ينون كوهين* ونيف غوردون**

السياسة المكانيّة- الحيويّة التي تنفّذها إسرائيل: الأرض، والديمغرافيا والسيطرة الفعلية

ملخص: تطرح هذه المقالة، التي تحتكم إلى الممارسات التي تعتمدها إسرائيل في مصادرة الأراضي، جنبًا إلى جنب مع تصنيفاتها الديمغرافية كإطار مفاهيمي، فرضيتين: تتناول أولاهما الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة، بما تشمله من إنشاء حيِّز بوصفه فئة مصنَّفة على أساس الانتماء العرقي، بينما تقف ثانيهما على الاستراتيجيات التاريخية. وتبيّن هذه المقالة أن الدعائم المكانيّة- الحيويّة المحدّدة التي يقوم المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في أساسه عليها توظّف استراتيجيات مماثلة تُعنى بنزع الملكية والاستيطان في عموم أنحاء الأراضي الممتدة بين منطقة الأغوار والبحر المتوسط. وفي الوقت ذاته، تحدّد المقالة العلاقة القائمة بين هذه الاستراتيجيات والتصنيفات الإحصائية وأساليب التعداد المستخدمة في توجيه المساعي التي تبذلها إسرائيل في سبيل تصنيف الحيِّز الذي تضع يدها عليه على أساس عرقي. ومن الناحية التاريخية، تتتبّع المقالة مسارًا ارتداديًا يشبه مسار البومرنغ، والذي استُهل بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها على نطاق واسع في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، وانتقل بعد ذلك إلى توسيع نطاق العديد من الممارسات التي أُعِدَّت أصلًا داخل إسرائيل ونسخها في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، وانتهى بالعودة إلى ترسيخ تصنيفات الأراضي الواقعة داخل إسرائيل على أساس عرقي.

الكلمات المفتاحية: مكانيّ-حيويّ، الديمغرافيا، إسرائيل/فلسطين، الاستيطان الكولونيالي

لم يكن قد مضى وقت طويل على انتهاء حرب العام ١٩٦٧،

* ينون كوهين: محاضر في علم الاجتماع، وأستاذ في معهد الدراسات الإسرائيلية واليهودية بجامعة كولومبيا.

** نيفي غوردون: محاضر في القانون الدولي في جامعة ماري كوين في لندن وأستاذ السياسة في جامعة بن-غوريون في النقب.

لم يكن قد مضى وقت طويل على انتهاء حرب العام ١٩٦٧، حينما التفتت غولدا مائير نحو رئيس الوزراء ليفي إشكول في أثناء اجتماع عقده حزب العمل، وسألته: «ما الذي سنفعله بشأن مليون عربي؟» فأطرق إشكول هنيهة، ثم أجابها بقوله: «لقد فهمتُ ما ترمين إليه. أنت تريدين المهر، ولكن العروس لا تروق لك!»

حينما التفتت غولدا مائير نحو رئيس الوزراء ليفي إشكول في أثناء اجتماع عقده حزب العمل، وسألته: «ما الذي سنفعله بشأن مليون عربي؟» فأطرق إشكول هنيهة، ثم أجابها بقوله: «لقد فهمتُ ما ترمين إليه. أنت تريدين المهر، ولكن العروس لا تروق لك!»

تؤكّد هذه القصة على أن إسرائيل ميّزت، منذ وقت مبكر، تمييزًا واضحًا بين الأراضي التي احتلّتها في حرب العام ١٩٦٧ – المهر – والفلسطينيين الذين كانوا يقطنون فيها – العروس. وبينما تحوَّل التمييز بين هؤلاء الناس وبين أراضيهم بسرعة إلى المنطق البارز الذي يوجّه بناء المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في الأرض المحتلة، فقد باتت إسرائيل تسترشد بهذا المنطق في سياساتها بشأن الأراضي الواقعة ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧ أيضًا (Said, 1980). وفي الواقع، تشكّل الفكرة التي تقول بوجود «نسختين من إسرائيل» – الديمقراطية الليبرالية النزيهة التي تقع إلى الغرب من الخط الأخضر، أو الحدود المرسَّمة بموجب اتفاقية الهدنة التي أُبرمت في العام ١٩٤٩، والنظام الكولونيالي الجائر الذي يُنفَّذ في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ – [تشكّل هذه الفكرة] مفهومًا يعمّمه الصهاينة الليبراليون وينشرونه. ويخفي هذا المفهوم بين ثناياه العلاقة المتشابكة التي أنتجتها الدولة اليهودية بين العِرق والحيِّز.[1] ولا تقوم لهذا التأطير، الذي ينطوي على «إسرائيل الطيبة» / «إسرائيل الشريرة»، قائمةٌ حالما يدرك المرء أن تهويد الأرض لم يفتأ يشكّل الهدف الرئيسي لكل حكومة بعينها منذ قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، حيث تتشابه فيه الطرق المتّبعة في حرمان الفلسطينيين من أملاكهم وتجريدهم منها على كلا جانبيْ الخط الأخضر على نحو غريب يثير الدهشة.

ومع ذلك، فلا يضمن الاستيلاء على الأراضي السيطرة المكانية أو تهويد الحيِّز. ففي هذا السياق، يبيّن علماء الاجتماع النقدي كيف أنه لم يغِب عن بال الزعماء الصهاينة، يومًا، أنه بدون وجود المدنيين على الأرض لن يتمكنوا من تأمين السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية، وذلك بدءًا بطريقة «السور والبرج» التي اعتُمدت في توطين اليهود في فلسطين الانتدابية، مرورًا بإقامة البلدات اليهودية في الجليل والنقب، وانتهاءً بتشييد المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. بناءً على ذلك، فإلى جانب المساعي التي بذلت في سبيل إفراغ الأرض من سكانها الفلسطينيين، جرى نقل المدنيين اليهود إلى الأراضي التي صودِرت من السكان الأصلانيين ونشرهم ضمن هيكل السيطرة الأوسع نطاقًا باعتبارهم جزءًا أصيلًا ولا يتجزأ من العملية التي تكفّلت بتصنيف الحيِّز على أساس الانتماء العرقي وتحويله إلى حيِّز «يهودي». وما تنفكّ هذه العملية تعتمد على خلق تمييز صارم بين اليهود وبين الفلسطينيين، وهو تمييز قد يبدو اليوم طبيعيًا إلى حد كبير، مع أنه أُنتج في حقيقة الأمر مع مرور الوقت من خلال طرح طائفة متنوعة من الآليات، بما فيها القرارات المتصلة بالتصنيفات الديمغرافية. ومن شأن إبراز الطريقة التي يرتبط بها تهويد الأرض بالأساليب السياسية الحيوية أن تيسّر لنا فهم أوجُه التفاعل القائمة بين الأرض والديمغرافيا والسيطرة الفعلية.

وبالاحتكام إلى الممارسات التي تعتمدها إسرائيل في مصادرة الأراضي وتصنيفاتها الديمغرافية كإطار مفاهيمي، نستعرض في الصفحات التالية فرضيتين اثنتين: تتناول أولاهما الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة، بما تشمله من إنشاء حيِّز بوصفه فئة مصنَّفة على أساس الانتماء العرقي، بينما تقف ثانيهما على الاستراتيجيات التاريخية. ونحن نستنبط المصطلح «مكانيّ- حيويّ» من فكرة القوة الحيوية التي يطرحها ميشيل فوكو (Foucault, 2003)، والتي تتعامل مع السكان باعتبارهم مشكلة سياسية. توظف القوة الحيوية الأجهزة الإحصائية والمنهجيات العلمية، إلى جانب آليات الرقابة، لقياس مجموعة من العمليات التي تصمَّم لغايات تحقيق الحد الأقصى لقوى الأفراد وانتزاعها منهم، وقمعهم وإخضاعهم في أحيان أخرى، والتدخل في هذه العمليات كذلك. مع ذلك، فعلى خلاف الانضباط، تعمل هذه الأساليب الحيوية على مستوى السكان، وليس على مستوى الفرد. ويدل مصطلح «سياسي حيوي» في معناه على اعتماد تلك الأساليب الحيوية وتوظيفها في ترسيم حدود الحيِّز والسيطرة عليه وإدارته وتشكيله وإضفاء معنىً عليه. وبعبارة أخرى، يُعَدّ مصطلح «مكانيّ- حيويّ» اصطلاحًا يعين المرء على وصف طائفة

وبالاحتكام إلى الممارسات التي تعتمدها إسرائيل في مصادرة الأراضي وتصنيفاتها الديمغرافية كإطار مفاهيمي، نستعرض في الصفحات التالية فرضيتين اثنتين: تتناول أولاهما الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة، بما تشمله من إنشاء حيّز بوصفه فئة مصنَّفة على أساس الانتماء العرقي، بينما تقف ثانيهما على الاستراتيجيات التاريخية. ونحن نستنبط المصطلح «مكانيّ- حيويّ» من فكرة القوة الحيوية التي يطرحها ميشيل فوكو (Foucault, 2003)، والتي تتعامل مع السكان باعتبارهم مشكلة سياسية.

متنوعة من الآليات والعمليات، التي يجري من خلالها تشكيل الحيِّز على نحو يرتبط بالانتماء العرقي أو من ناحية تصنيفه على أساس عرقي.

وبناءً على ذلك، نبيّن في هذه المقالة أن الدعائم المكانيّة- الحيويّة المحدّدة التي يقوم المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في أساسه عليها توظّف استراتيجيتين رئيسيتين - تتألفان من آليات قانونية-بيروقراطية تقوم على نزع الملكية وانتقال المدنيين اليهود للاستيطان في الأراضي الفلسطينية - في عموم أنحاء الإقليم الممتدة بين منطقة الأغوار والبحر المتوسط بغية الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وإحكام السيطرة عليها (Falah, 2003).[٢] ثم ننتقل إلى تحديد العلاقة القائمة بين هذه الاستراتيجيات والتصنيفات الإحصائية وأساليب التعداد التي اعتمدتها إسرائيل لتوجيه المساعي التي تبذلها في سبيل تصنيف الحيِّز الذي تضع يدها عليها على أساس عرقي. ولا تتعارض هذه التصنيفات وأشكال التعداد، في بعض الأحيان، مع المعايير الدولية بشأن إعداد التقارير الإحصائية فحسب (Cohen, 2015)، بل يجري توظيفها من أجل ترسيخ الرابط الذي يجمع الناس بالأرض أو قطعه واستئصاله. ومن الناحية التاريخية، نتتبّع في هذه المقالة مسارًا ارتداديًا يشبه مسار البومرنغ، والذي استُهل بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها على نطاق واسع في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، وانتقل بعد ذلك إلى توسيع نطاق العديد من الممارسات التي أُعِدَّت أصلًا داخل إسرائيل ونسخها في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، وانتهى بالعودة إلى ترسيخ تصنيفات الأراضي الواقعة داخل إسرائيل على أساس الانتماء العرقي. وعندما نضع في الاعتبار أن الاستيطان الكولونيالي، حسبما يبيّنه باتريك وولف (Wolfe, 2006)، يشكّل هيكلًا وليس حدثًا، فإن هذه الحركة الارتدادية عبر الحيِّز لا تثير الدهشة في نفس المرء ولا تستعصي على التوقع.

المنطق المكانيّ-العرقيّ

احتضن الإقليم، الذي بات يُعرف بإسرائيل فيما بعد، قبل اندلاع حرب العام ١٩٤٨، ما يقرب من ثلاثمائة قرية وبلدة يهودية، وما يربو على ستمائة قرية وبلدة فلسطينية. جرى في أثناء الحرب، إفراغ المدن الفلسطينية من سكانها، وطال الدمار نحو خمسمائة قرية فلسطينية، بينما هرب السواد الأعظم من سكانها أو طُردوا منها عبر الحدود الدولية، حيث باتوا لاجئين في الدول المجاورة. وعلى وجه الإجمال، هُجِّر نحو ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني فيما يمكن وصفه اليوم بمثابة تطهير عرقي، في الوقت الذي بات فيه آلاف آخرون مهجَّرين داخليًا ضمن حدود الدولة اليهودية الوليدة في حينه. وبحلول العام ١٩٥١، «استُبدل» الفلسطينيون الذين أمسوا لاجئين بعدد مماثل من المهاجرين اليهود، بمن فيهم الناجون من المحرقة في أوروبا واليهود الشرقيون الذين ينحدرون من البلدان العربية، ما أفضى إلى تحويل التركيبة الإثنية في الدولة الوليدة دون تغيير العدد الإجمالي لسكانها (Cohen, 2002).

وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى طرحت إسرائيل سلسلة من الآليات الإدارية والقانونية التي استهدفت مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها (Zureik, 1979). وصنّفت إسرائيل الأملاك التي تعود للاجئين الفلسطينيين في بادئ الأمر باعتبارها أملاكًا «مهجورة»، ومن ثم باعتبارها «أملاك غائبين» سرعان ما وضعت يدها عليها. وفي الوقت نفسه، عمدت إسرائيل إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون المقيمون في القرى المائة التي لم تطلْها يد الحرب (وهذه تشمل القرى التي حُولت من الأردن إلى إسرائيل نتيجة لاتفاقية الهدنة التي أُبرمت في العام ١٩٤٩). وقد يسّرت إقامة الحكومة العسكرية (١٩٤٨-١٩٦٦)، والتي تولت المسؤولية عن حكم المواطنين الفلسطينيين داخل الدولة الناشئة (Sa'di ٢٠١٣)، الاستيلاء على الأراضي على نطاق واسع. وفي هذا السياق، اعتمدت إسرائيل إستراتيجية تألفت من شقين: حيث

ومع ذلك، وحسبما ذكرنا آنفًا، لا تكفل مصادرة الأراضي بحد ذاتها فرض السيطرة الفعلية أو إعادة تشكيل الحيِّز وتصنيفه على أنه حيِّز يهودي على أساس عرقي. فمن خلال توظيف خطاب «التشتّت السكاني»، أقامت إسرائيل بلدات يهودية جديدة بغية استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى مناطق لم تزل مأهولة بسكانها الفلسطينيين، كما أنشأت المستوطنات الزراعية لكي تضمن إحكام قبضتها على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية.

حصرت وجود الفلسطينيين، الذين قُدِّر عددهم بـ١٦٠,٠٠٠ فلسطيني، ممن بقوا في الدولة اليهودية في قراهم، وعمدت في الوقت نفسه إلى تحويل أراضيهم إلى مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية، وصادرت ما كانت تسبغ عليه تعريف أملاك الغائبين، وحظرت على الفلسطينيين فلاحة أراضيهم الزراعية، بينما كانت تسجل العقارات التي تعود ملكيتها إليهم بوصفها أراضي دولة (Khamaisi, 2003). وكما سنرى أدناه، تعود الاستراتيجيات التي تنفذها إسرائيل في الأرض المحتلة والمرتبطة بما يسميه الصهاينة الليبراليون بـ«إسرائيل الشريرة»، في أصولها إلى هذه الممارسات التي نُفذت في مرحلة مبكرة. وفي الواقع، فمنذ وقت مبكر يرجع إلى العام ١٩٥١، امتلكت الدولة فعليًا ما نسبته ٩٢ في المائة من الأراضي الواقعة ضمن حدود إقليمها، بعد أن كانت هذه النسبة تقف عن ١٣,٥ في المائة في العام ١٩٤٨ (Forman and Kedar, 2004).

ومع ذلك، وحسبما ذكرنا آنفًا، لا تكفل مصادرة الأراضي بحد ذاتها فرض السيطرة الفعلية أو إعادة تشكيل الحيِّز وتصنيفه على أنه حيِّز يهودي على أساس عرقي. فمن خلال توظيف خطاب «التشتّت السكاني»، أقامت إسرائيل بلدات يهودية جديدة بغية استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى مناطق لم تزل مأهولة بسكانها الفلسطينيين، كما أنشأت المستوطنات الزراعية لكي تضمن إحكام قبضتها على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية. فمن بين ٣٧٠ مستوطنة يهودية جديدة أقيمت بُعيد العام ١٩٤٨، شُيدت ٣٥٠ مستوطنة منها على أراضي القرى الفلسطينية المدمرة أو على مقربة منها (Kedar and Yiftachel, 2006). وفي الوقت الذي استوطن فيه اليهود الذين جاؤوا من كل حدب وصوب في الأراضي الفلسطينية المصادرة، دفعت الدولة المهاجرين اليهود الشرقيين- وهم فئة اجتماعية واقتصادية يسمُها الضعف - في الغالب الأعم إلى الهامش، ولا سيما إلى الخطوط الأمامية على امتداد حدودها. وحسبما جاء على لسان إيلا شوحاط (Shohat, 1980)، فقد أثار هذا الوضع المشاعر المعادية للفلسطينيين في أوساط هؤلاء اليهود وعزز أواصر هويتهم المغايرة للعرب. وعلى مدى السنوات التالية، قُدمت الحوافز التي شجعت اليهود من أبناء الطبقة الوسطى والطبقة المتوسطة العليا على الانتقال إلى الجليل والإقامة في التجمعات السكانية المقامة على قمم الجبال وتطلّ على القرى الفلسطينية. وحسب التفسير الذي يسوقه ألكساندر كيدار وأورين يفتاحئيل (Kedar and Yiftachel, 2006)، فقد «جُمدت» خارطة التوسع العمراني الفلسطينية في العام ١٩٤٨ من خلال فرض الحظر على إقامة القرى والبلدات الفلسطينية وتجميد تطوير تلك القرى والبلدات التي لم تزل قائمة كما هي في أعقاب الحرب، عن طريق مصادرة معظم احتياطيها من الأراضي، والحيلولة دون التطوير خارج المناطق المطورة في الأصل ومحاصرتها بالمستوطنات اليهودية. وبهذه الطريقة، خلقت إسرائيل «جيبًا جغرافيًا» بقيت فيه الغالبية الساحقة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل حتى يومنا هذا - على الرغم من زيادة تعدادهم إلى عشرة أضعاف. ومما لا يبعث على الدهشة أن هذه السياسات حافظت على فصل صارم في السكن وأعادت إنتاجه بين اليهود والفلسطينيين.

ويمكن القول إن الفصل في السكن - الذي يتجلى في التباين الحاد في الاستثمارات التي تضخّها الدولة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية - يُعَدّ أبرز السمات التي توجّه تنظيم الحيِّز الإسرائيلي، حيث يعرِّف مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل الغالبية العظمى من التجمعات السكانية باعتبارها إما يهودية أو غير يهودية. ولغايات خلق هذا الفصل والإبقاء عليه، تبنّت إسرائيل طائفة متنوعة من الأساليب السياسية الحيوية، وعمدت في الوقت نفسه إلى تسخير الأدوات الإحصائية التي أتاحت لها إنتاج سلسلة من التصنيفات التي تقيم حدًا واضحًا بين اليهود وبين الفلسطينيين وإعادة إنتاجها. وقد نفذت إسرائيل هذا الأمر عن طريق إضفاء سمة التجانس على اليهود وتشتيت الفلسطينيين وتقطيع عرى التواصل فيما بينهم. فمنذ البداية، تبنى مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الديانة باعتبارها التصنيف الرئيسي للسكان، بينما عمل على تأطير

اليهود بوصفهم القاعدة ومقارنتهم مع من سواهم من «غير اليهود» في تقاريره الإحصائية. وحتى هذا اليوم، لا تظهر كلمة «فلسطيني» في الملخصات الإحصائية الإسرائيلية، ولم تظهر كلمة «عربي» إلا في العام ١٩٩٥ بعد عقود كان الفلسطينيون يُشار إليهم خلالها على أساس ديانتهم أو بوصفهم «غير يهود»، وهو وضع يشبه معاملتهم في وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني على فلسطين لسنة ١٩٢٢.

وفضلًا عما تقدم، يصنَّف اليهود حسب البلدان التي وُلدوا فيها (أو بلدان آبائهم) لغايات تحديد «أصولهم». ولا تشمل «الأصول» المحتملة اليهود الشرقيين (المزراحيين) أو اليهود العرب (وربما يكمن السبب وراء ذلك إلى أن هذه الطائفة تثير الخلاف)، وإنما تشمل القارات التي ولدوا فيها فقط. ومع ذلك، فلو وُلد المبحوثون وآباؤهم في إسرائيل، فهم يُعتبرون ذوي «أصل إسرائيلي». وفي هذا المضمار، يُسبغ كينيث بريويت (Prewitt, 2013: 217)، وهو مدير سابق لمكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، على هذا التوجه تسمية «السياسة التي تنتهجها إسرائيل في محو الإثنية»، ويبيّن أن هذه السياسة كانت «مصممة لحل أي مشكلة تعتري الانقسام الإثني [بين اليهود]». ومن بين النتائج التي أفضت إليها السياسة المذكورة العمل المتسارع على محو الأصول العربية التي ينحدر منها اليهود الشرقيون (المزراحيون)، الذين يشكلون نصف تعداد السكان اليهود تقريبًا، ما أسهم في «تطهيرهم»، حسب الوصف الذي تسوقه إيلا شوحاط (Shohat, 1988)، من عروبتهم، في ذات الوقت الذي تكفلت فيه بتحويل اليهود العرب إلى «إسرائيليين» على وجه السرعة. وفي المقابل، لم يتمكن الفلسطينيون على الإطلاق من الحصول على وضع «ذوي الأصل الإسرائيلي» بصرف النظر عن عدد الأجيال التي عاشها أسلافهم في إسرائيل/فلسطين (Cohen 2002). وفي الواقع، فليس لهؤلاء أي «أصل»، وليس لهم سوى الديانة. وبعبارة أخرى، فوفقًا للإحصائيات الرسمية الإسرائيلية، يتحول

خارطة فلسطين: تراجيديا التدمير والإنشاء.

فكلمة جنسية لم يسبق لها أن ظهرت في التقارير الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على الإطلاق. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن إضافة الجنسية قد يلغي التقسيم الصارم بين اليهود والفلسطينيين. ومع ذلك، ترِد الجنسية في السجل السكاني الذي تعتمده الدولة، والذي يضم قائمة تشمل ١٣٥ جنسية مقبولة، مع أن الجنسية «الإسرائيلية» ليست واحدة منها. وفي معظم الحالات، يحدد هذا السجل الجنسية حسب الديانة.

جميع اليهود في نهاية المطاف إلى «إسرائيليين» في غضون فترة تشمل جيلين، ولا يمكن لأي فلسطيني أن يتحول إلى «إسرائيلي» على الإطلاق. ينتج هذا الحال واقعًا عرقيًا منقسمًا، تتفوق فيه السمة اليهودية على جميع فئات الهوية الأخرى، وهو ما يعكس بدوره آليات السيطرة التي توظفها الدولة وسياستها المكانية ويساعد على إعادة إنتاجها.

وتُعَدّ الجنسية أحد الشواهد على هذا الواقع. فكلمة جنسية لم يسبق لها أن ظهرت في التقارير الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على الإطلاق. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن إضافة الجنسية قد يلغي التقسيم الصارم بين اليهود والفلسطينيين. ومع ذلك، ترِد الجنسية في السجل السكاني الذي تعتمده الدولة، والذي يضم قائمة تشمل ١٣٥ جنسية مقبولة، مع أن الجنسية «الإسرائيلية» ليست واحدة منها. وفي معظم الحالات، يحدد هذا السجل الجنسية حسب الديانة، حيث تُعَدّ اليهودية أكثر الديانات شيوعًا (بالنسبة لليهود وأقاربهم غير اليهود)، والعرب (بالنسبة للمسلمين و«المسيحيين العرب»)، والدروز. وفي هذا السياق، طلب مواطنون ينحدرون من جنسيات مسجلة ومختلفة، بمن فيهم يهود وعرب ودروز، في التماس رفعوه أمام محكمة القدس اللوائية في العام ٢٠٠٨ إجبار الدولة على تسجيل جنسياتهم باعتبارها «إسرائيلية». وقد رفضت المحكمة هذا الالتماس، وقضت بأن من شأن هذا التغيير أن يفرز «آثارًا بعيدة المدى على هوية دولة إسرائيل»، بينما سلّمت في جانب من الدعوى بالادعاء الذي ساقته الحكومة وقالت فيه إن جنسية إسرائيلية قد «تقوض الأسس التي تقوم عليها دولة إسرائيل» (قضية عوزي أورنان وآخرون ضد وزارة الداخلية وآخرين، رقم ٠٧/٦٠٩٢، الفقرتان ٥٨، ١٤). وفي العام ٢٠١٣، أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية هذا القرار.

وتبين الألاعيب الإحصائية التي نُفذت في أعقاب الهجرة الجماعية من الاتحاد السوفييتي السابق خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى نحو أكثر جلاءً، الخطوات التي كان مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على استعداد لاتخاذها في سبيل تعزيز التقسيم اليهودي/الفلسطيني الصارم: إضافة غير اليهود إلى فئة اليهود طالما لم يكونوا فلسطينيين (Lustick, 1999). ومن بين ما يقدَّر بمليون مهاجر حطّوا رحالهم على سواحل إسرائيل، كان لنحو ٢٥٠,٠٠٠ مهاجر منهم أقارب، غير أنهم هم أنفسهم كانوا إما مسيحيين أو دون انتماء ديني. وقرر مكتب الإحصاء أن يغير الطريقة التي كان يعتمدها في تصنيف مجمل السكان وصار يَسِم المهاجرين غير اليهود بسمة «الأغيار»، ما أفضى إلى توحيدهم مع اليهود ضمن فئة تسمى «اليهود والأغيار». وتقارَن هذه الفئة في الملخصات الإحصائية مع فئة «السكان العرب»، التي لم يكن وقت طويل قد مضى على تشكيلها وتضم المسلمين والدروز والمسيحيين دون غيرهم. وبناءً على ذلك، يوجد نوعان من المسيحيين في إسرائيل: «المسيحيون العرب» و«المسيحيون غير العرب» منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وذلك حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. وتستند العملية ١- الحسابية التي طورها المكتب للتمييز بين هاتين الفئتين، في جانب منها، إلى المكان الذي يقطن فيه أولئك المسيحيون، أي في «تجمع سكاني يهودي» أو تجمع «غير يهودي». وهذا يوحي بأن العرق والحيِّز يشكّل بعضهما بعضًا، حيث يجري توظيف الأساليب الحيوية لإنتاج الهوية العرقية (وغيرها من أشكال الهوية) للسكان، وتصنيف الحيِّز المأهول على أساس الانتماء العرقي بهذه الطريقة، بينما ييسر الحيِّز نفسه تقويض هوية السكان في الوقت عينه.

ولم تتوانَ إسرائيل، على مر السنوات، عن رصد النسب المتغيرة لليهود والفلسطينيين، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل في كل منطقة على حدة. ويتجلى القلق الديمغرافي الذي ينتاب إسرائيل بلا مواربة في السياسات المكانية التي تعتمدها في لواء الشمال، ولا سيما في الجليل، حيث كان ما يقرب من ثلثيْ سكان هذا اللواء من الفلسطينيين في أعقاب حرب العام ١٩٤٨. وقد حدا انعدام التوازن الديمغرافي هذا بالدولة إلى تخصيص موارد ضخمة لتهويد الأرض. وقد

تظهر الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة التي تعتمدها إسرائيل في الجنوب، الذي يشكّل أكبر منطقة جغرافية فيها ويُعرف بالعبرية باسم «نيغِف» (النقب)، بصورة أكثر جلاءً. فقد كان يقطن في هذه المنطقة في العام ١٩٤٧ نحو تسعين ألف بدوي فلسطيني، حسب التقديرات، لم يتبقّ منهم سوى أحد عشر ألفًا، خلال السنوات التي تلت إقامة الدولة، حيث طُرد الآخرون إلى خارج الحدود

جرى تقليص نسبة السكان الفلسطينيين إلى ٥٤ في المائة بعد عقود من الاستثمار في هذا اللواء. وبما يتماشى مع السياسة التي تنتهجها إسرائيل في تقييد جميع أعمال التطوير التي يطلقها الفلسطينيين ووأْدها، يقطن الفلسطينيون المقيمون في شمال إسرائيل في هذه الآونة في ٧٨ تجمعًا سكانيًا، كانت كلها قائمة قبل العام ١٩٤٨، بينما يسكن اليهود في ٣٠٧ تجمعات سكانية أقيمَ معظمها بعد العام المذكور. وعلى الرغم من أن النجاح لم يكن من نصيب إسرائيل في خلق أغلبية يهودية في هذا اللواء، فقد كان حجم السكان اليهود الذين جرى نقلهم إلى هذه المنطقة كافيًا لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. ففي المقام الأول، ساعدت إقامة البلدات والمجتمعات الزراعية اليهودية على فرض القيود على تطوير التجمعات السكانية الفلسطينية، ما أدى إلى تحويل قرى الفلسطينيين إلى جيوب. وثانيًا، أتاحت هذه البلدات والمجتمعات الزراعية القدرة لليهود على ممارسة سيطرتهم الفعلية على الأراضي التي صودرت منذ أن وضعت حرب العام ١٩٤٨ أوزارها، وبالتالي تهويدها. وقد احتل هذا الأمر أهمية خاصة في الجليل، الذي كانت مساحات منه مخصصة للدولة الفلسطينية بموجب خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧. وكانت الحكومة التي يقودها حزب العمل تؤمن بأنه لو تُرك تطوير التجمعات السكانية الفلسطينية دون قيد في الجليل، لكان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى رفع المطالب بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين أو حتى استقلالهم، وهو هاجس أسهم في توجيه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كذلك. وثالثًا، شكّل المدنيون اليهود الذين جرى نقلهم إلى هذه المناطق، سواء عن قصد أو عن غير قصد، محورًا حيويًا من محاور جهاز الشرطة والرقابة الإثنية الذي ترعاه الدولة.

وتظهر الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة التي تعتمدها إسرائيل في الجنوب، الذي يشكّل أكبر منطقة جغرافية فيها ويُعرف بالعبرية باسم «نيغِف» (النقب)، بصورة أكثر جلاءً. فقد كان يقطن في هذه المنطقة في العام ١٩٤٧ نحو تسعين ألف بدوي فلسطيني، حسب التقديرات، لم يتبقّ منهم سوى

المشهد المتكرر: اقتلاع.

جرى في يوم ٢٧ حزيران ١٩٦٧، وهو اليوم الذي ضمت فيه إسرائيل القدس الشرقية إلى إقليمها، تعيين مجموعة من علماء الآثار الإسرائيليين للإشراف على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية. وقد حُددت هذه المواقع باعتبارها «ممتلكات قومية وثقافية» تعود لإسرائيل في بيان صحافي صدر عن الجيش. ومع ذلك، يبين هذا الفعل، الذي قد يظهر في مظهر فعل حميد، أن الأيديولوجيا التي تقوم عليها إسرائيل الكبرى - والتي ترى أن الضفة الغربية تُعد جزءًا من أرض إسرائيل التوارتية، وأنها بالتالي يهودية ويجب ضمها إلى إقليم الدولة - توجه السياسات التي تنفذها إسرائيل منذ اللحظة التي احتلت فيها هذه المناطق.

أحد عشر ألفًا، خلال السنوات التي تلت إقامة الدولة، حيث طُرد الآخرون إلى خارج الحدود (Porat, 2009). وعلاوةً على ذلك، لم يمض وقت طويل على نهاية حرب العام ١٩٤٨ حتى عملت إسرائيل على تركيز أغلبية السكان البدو الفلسطينيين الذين لم يبرحوا النقب في منطقة مقيدة تبلغ مساحتها ١,٥٠٠ كيلومتر مربع تُعرف باسم «السياج». وتقع هذه المنطقة في الجهة الشمالية الشرقية من النقب، وهي تضم أقل مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة بعمومها. وعقب انتهاء فترة الحكم العسكري، استُهلت إجراءات الحضرنة القسرية التي استهدفت المجتمع البدوي. فبالنسبة لإسرائيل، كان تركيز البدو في مناطق حضرية يعني أنها تستطيع أن تضع يدها على جميع أراضي النقب تقريبًا، والعمل في الوقت نفسه على إحكام قبضتها على سكانه. وبالفعل، فعلى مدى الفترة التي تلت العام ١٩٦٩، أقامت الدولة سبع بلدات للبدو دون غيرهم في منطقة السياج - من بين التجمعات السكانية الفلسطينية الثمانية التي أقيمت منذ العام ١٩٤٨ – وصوّرتها كما لو كانت نماذج للحداثة (Rotem and Gordon, 2017). مع ذلك، كان توزيع قطع الأراضي في هذه البلدات التي أُنشئت على وجه الاستعجال مشروطا بتنازُل البدو عن المطالبة ببعض أراضيهم على الأقل، وهو ما حدا بما يقرب من نصف هؤلاء السكان إلى رفض الانتقال إلى تلك البلدات التي خُصصت لتجميعهم (Amara, 2013). وفي الواقع، ما تزال نسبة معتبرة من السكان البدو تقيم في قرى لا تعترف الدولة بها - وهي عبارة عن قرى حدودها غير مرسَّمة، وتنتشر المنازل المشيدة فيها على مساحة كبيرة نسبيًا من الأراضي المصادرة على خلاف القرى الواقعة في الشمال. ولا يدرج مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي هذه القرى البدوية في تعداد التجمعات السكانية ويطلب إلى الأشخاص الذين يقطنون فيها الإشارة إلى اسم قبيلتهم، عوضًا عن تحديد عنوانهم، مما يميط اللثام، مرة أخرى، عن قدرة الجهاز على الاستنطاق في الوقت الذي يعمل فيه على سلخ الحيويّ عن الحيِّز.

وقد ثبتت صعوبة المحافظة على السيطرة الفعلية على أراضي النقب بسبب اتساع مساحته، التي تزيد على مساحة لواء الشمال برمته بخمسة أضعاف. وعلى الرغم من أن إسرائيل استولت على أراضي البدو لغايات التدريب العسكري في ذات الوقت الذي منحت فيه الكيبوتسات المحلية مساحات كبيرة، على غير العادة، من الأراضي الزراعية – ولم يكن ذلك بسبب القيمة الاقتصادية التي تتميز بها هذه الأراضي وإنما من أجل الحيلولة دون استقرار البدو فيها – فقد عملت مساحة النقب على تقييد قدرة الدولة على تهويد هذه المنطقة بكاملها. ومثلما سنرى فيما يلي، فقد عمدت إسرائيل على مدى السنوات القليلة الماضية إلى تبنّي سياسات جديدة للتخفيف من وقْع هذا القصور. ومع ذلك، جرى تصدير العديد من هذه الاستراتيجيات إلى الضفة الغربية عقب حرب العام ١٩٦٧ بالنظر إلى النجاح العام الذي حققته الممارسات التي انتهجتها إسرائيل في حرمان الفلسطينيين من أملاكهم ونزع ملكيتها منهم.

التوسع الإقليمي

جرى في يوم ٢٧ حزيران ١٩٦٧، وهو اليوم الذي ضمت فيه إسرائيل القدس الشرقية إلى إقليمها، تعيين مجموعة من علماء الآثار الإسرائيليين للإشراف على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية. وقد حُددت هذه المواقع باعتبارها «ممتلكات قومية وثقافية» تعود لإسرائيل في بيان صحافي صدر عن الجيش. ومع ذلك، يبين هذا الفعل، الذي قد يظهر في مظهر فعل حميد، أن الأيديولوجيا التي تقوم عليها إسرائيل الكبرى – والتي ترى أن الضفة الغربية تُعد جزءًا من أرض إسرائيل التوارتية، وأنها بالتالي يهودية ويجب ضمها إلى إقليم الدولة – توجه السياسات التي تنفذها إسرائيل منذ اللحظة التي احتلت فيها هذه المناطق. وإلى جانب هذه الأيديولوجيا المسيحانية، لقيت أيديولوجيا عسكرية تنظر إلى الضفة الغربية باعتبارها

وفي حين استولت إسرائيل على القدس الشرقية دفعة واحدة من خلال ضمها بحكم القانون وحشدت القوانين التي سنّتها لهذه الغاية، فقد نفذت إجراءات المصادرة في الضفة الغربية على نحو تدرّجي، حيث وظفت طائفة متنوعة من التشريعات العثمانية، والقوانين الصادرة عن سلطات الانتداب البريطاني، والأنظمة التي كانت سارية بموجب النظام القانوني الأردني والأوامر الصادرة عن قادة الجيش.

ممرًا دفاعيًا ضد الغزو من جهة الشرق رواجًا وانتشارًا بعد أن هدأت وتيرة الأعمال القتالية. وقد ركز مناصرو هاتين الأيديولوجيتين على الأهمية المكانية التي تتبوأها هذه المنطقة، في ذات الوقت الذي غضوا فيه الطرف عن العلاقة القائمة بين السكان الفلسطينيين الأصلانيين وأرضهم على ذات المنوال وبكل بساطة (Gordon, 2008).

ومع ذلك، فلم تقتصر إسرائيل على ضم القدس التي كانت تتبع الأردن وتمثل المدينة الرئيسية في الضفة الغربية، بل ضمت منطقة تفوقها في مساحتها بإحدى عشرة مرة، تضم ثمان وعشرين قرية فلسطينية تقع بجوارها ويقارب مجموع تعداد سكانها سبعين ألف نسمة. وكانت حدود المدينة «الموحدة» بعد العام ١٩٦٧ قد رُسمت على نحو يتماشى مع منطق مكاني-عرقي من أجل توسيع نطاق إقليمها الحضري، في ذات الوقت الذي تضم فيه أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. ومع ذلك، فقد ارتفع عدد سكان المدينة من ١٩٨,٠٠٠ نسمة إلى نحو ٢٦٦,٠٠٠ نسمة بين عشية وضحاها، بينما جرى تحويل تركيبتها الإثنية من ٩٨ في المائة من اليهود إلى ٧٤ في المائة من اليهود و٢٦ في المائة من الفلسطينيين. ولم يُمنح هؤلاء الفلسطينيون المواطَنة، وإنما جرى تصنيفهم على أنهم «مقيمون» إسرائيليون، مما يسر تقطيع أوصال الفلسطينيين وتشتيتهم من خلال تمييزهم عن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعن غير المواطنين في الضفة الغربية.

وفي أعقاب هذا الضم، تبنّت إسرائيل مرة أخرى منهجية تتألف من شقين لمصادرة الأراضي التي احتلتها منذ عهد

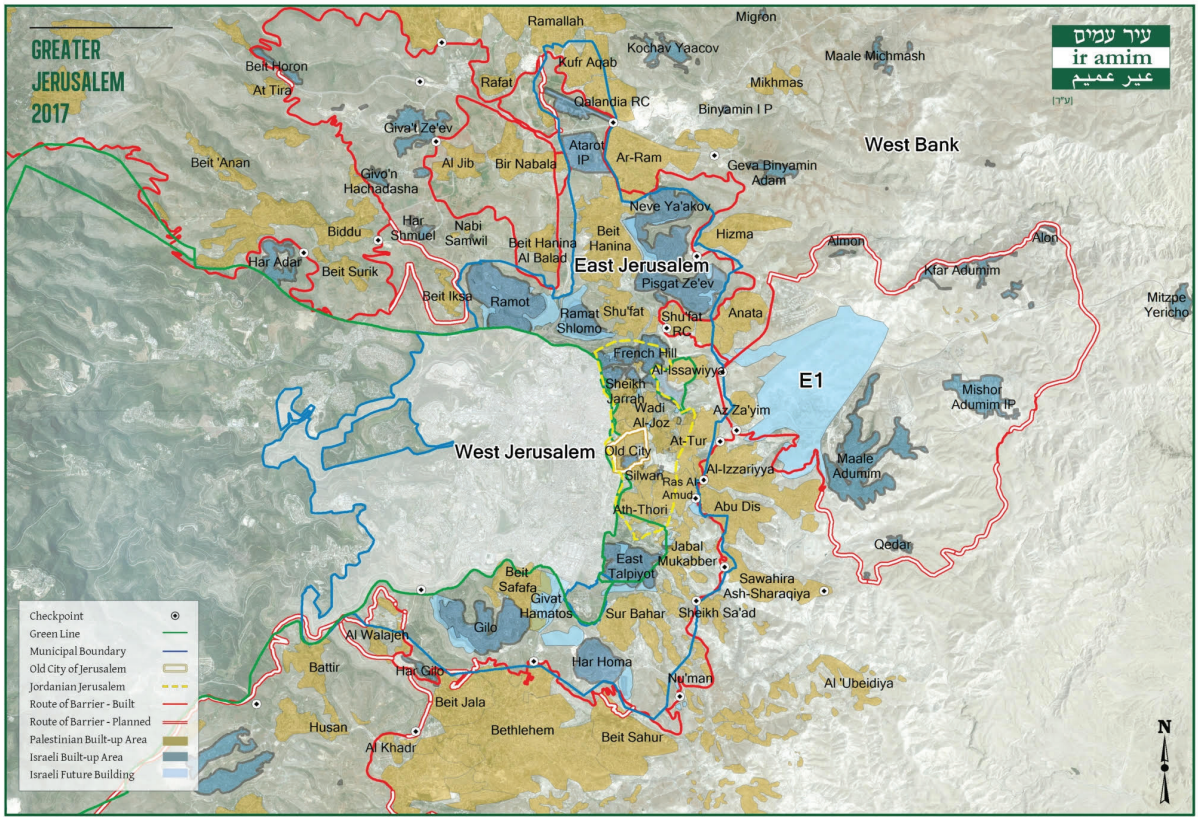

القدس المحتلة: توسّع استيطاني، مقابل عزل السكان الأصليين.

قريب وإرسال مبعوثيها المدنيين للاستيطان فيها. وفرضت إسرائيل منظومتها القانونية على القدس الشرقيّة. وعمدت الحكومة، التي أنفذت قوانين استخدام الأراضي وفرضت القيود على البناء والأنظمة التي شملت توزيع شبكات البنية التحتية، إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وحالت دون تطوير الأحياء الفلسطينية، وقطعت أواصر التواصل الحضري فيما بينها، وحولتها إلى جيوب من خلال تشييد أحياء يهودية جديدة على نحو يماثل الإجراءات التي سبق لإسرائيل أن طبقتها في الجليل. وحسب التفسير الذي يراه ميشال برابر (Braier, 2013)، أقامت الحكومة سلسلة من الأحياء الداخلية لكي تضمن التواصل الإقليمي لسكانها اليهود، بينما تعمدت في الوقت نفسه إنشاء أحياء خارجية تيسر الزحف العمراني لليهود وامتدادهم وانتشارهم. وقد أتاحت هذه السياسات الكولونيالية طمس الحدود الفاصلة بين الشطرين الغربي والشرقي في مدينة القدس، ما أسهم في تشكيل نسيج حضري متشابك جغرافيًا من جهة، ويُبقي على الفصل الصارم بين المناطق اليهودية والفلسطينية في المدينة من جهة أخرى (انظر الشكل رقم ٣). فضلًا عن ذلك، تسببت «أحياء» الضواحي التي تتسم بكثافة العمران فيها في زيادة تعداد السكان اليهود في المدينة إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا، على الرغم من أن نسبة اليهود في المدينة كانت قد تراجعت بصورة فعلية من ٧٤ في المائة إلى ٦٤ في المائة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط الفلسطينيين، والهجرة الخارجية لليهود إلى حد أقل، على مدى السنوات الخمسين الماضية. وقد حدَت النسبة المتزايدة للفلسطينيين في القدس، والتي يُنظر إليها على أنها لا تقل في خطورتها عن تهديد إستراتيجي، بإسرائيل إلى تنفيذ سياسة «الإبعاد الصامت»، حيث توظف آليات قانونية- بيروقراطية تستهدف سحب الإقامة من آلاف الفلسطينيين. ومؤخرًا، ارتقت سياسة الحيِّز والعرق درجة أخرى، حيث عمدت الحكومة إلى دراسة الطرق التي تيسر لها إعادة ترسيم الحدود البلدية للمدينة بحيث تضم عددًا أكبر من اليهود من المستوطنات المجاورة ضمن حدودها أو تقلص مساحتها على نحو ينقل ١٤٠,٠٠٠ فلسطيني يقيمون في القدس إلى بقية أنحاء الضفة الغربية.

وفي حين استولت إسرائيل على القدس الشرقية دفعة واحدة من خلال ضمها بحكم القانون وحشدت القوانين التي سنّتها لهذه الغاية، فقد نفذت إجراءات المصادرة في الضفة الغربية على نحو تدرّجي، حيث وظفت طائفة متنوعة من التشريعات العثمانية، والقوانين الصادرة عن سلطات الانتداب البريطاني، والأنظمة التي كانت سارية بموجب النظام القانوني الأردني والأوامر الصادرة عن قادة الجيش. وتبلغ مساحة الضفة الغربية نحو سبعين ميلًا في طولها وثلاثين ميلًا في عرضها، وتعادل مساحتها مساحة ولاية ديلاوير. وتحدها هضاب جرداء قاحلة من جهة الشرق والخط الأخضر من جهة الغرب. وقبل اندلاع الحرب، كان ما يقرب من ثمانمائة ألف فلسطيني يقطنون في اثني عشر مركزًا حضريًا ونحو ٥٢٧ تجمعًا سكانيًا ريفيًا، بما فيها تسعة عشر مخيمًا للاجئين. وفي أثناء الحرب، أقدمت إسرائيل على «تطهير» عدة مناطق في الضفة الغربية من سكانها الفلسطينيين بصورة جزئية.[٣] كما جرى تطهير منطقة الأغوار (باستثناء أريحا) جزئيًا من سكانها لأن إسرائيل كانت تريد أن تؤمّن الحدود مع الأردن، في حين جرى إفراغ جيب اللطرون من سكانه الفلسطينيين لأن القرى الواقعة فيه كانت تطل على الطريق السريع الذي يؤدي إلى القدس، حيث قرر الجيش الإسرائيلي أن يدمر هذه القرى في سياق «الإطار المعقد للجوانب غير السارة والمكروهة التي واكبت إرساء دعائم الصهيونية»، حسبما ورد على لسان موشيه ديان (Segev, ٢٠٠٧: ٤١٠). وعلاوةً على ذلك، كانت أعمال الهدم جزءًا من سياسة أعم كان الهدف منها تطهير مساحة من المنطقة المحاذية للحدود الغربية للضفة الغربية - حيث هُدم ما يربو على ٤٠ في المائة من المساكن التي كانت قائمة في مدينة قلقيلية الحدودية، مثلًا - ناهيك عن هدم حي المغاربة الذي كان يقع قبالة المسجد الأقصى وحائط البراق في البلدة القديمة بالقدس عن بكرة أبيه (Raz, 2012). وعلى وجه العموم، فقد جرى تهجير نحو مائتي ألف شخص، أو ما نسبته ٢٥ في المائة من سكان الضفة الغربية، إلى الأردن في أثناء الحرب والفترة التي تلتها مباشرة (Gazit, 1995). وعلى غرار السياسات التي كانت نافذة في إسرائيل قبل العام ١٩٦٧، فلم يكن يُسمح للفلسطينيين بتشييد ولو قرية أو بلدة جديدة واحدة في الضفة الغربية على مدى سني الاحتلال الذي بلغ خمسين عامًا، حتى مع تضاعف عدد السكان إلى خمسة أضعاف.[٤]

وتوظف إسرائيل عدة منهجيات تكميلية بغية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث يرتكز العديد منها على المنهجيات التي أُعدت في مستهل الأمر داخل حدود ما قبل العام ١٩٦٧. ومن جملة هذه المنهجيات الإعلان عن الأراضي بمثابة أملاك غائبين، وتحويل مساحات من الأراضي إلى محميات طبيعية، والادعاء بأن الأراضي كانت متروكة دون زراعة لسنوات عديدة، أو الإعلان عن الحاجة إلى منطقة ما لاستخدامها لغايات عسكرية أو عامة ببساطة (حيث تشير كلمة «عامة» إلى «يهودية» في مدلولها). وقد تمكنت إسرائيل، من خلال توظيف هذه المنهجيات، من حصر وجود

وبينما ينظر الكثيرون إلى تهويد الضفة الغربية بوصفه جزءًا من الأيديولوجيا اليمينية المسيحانية، فقد شُرعت هذه السياسة للمرة الأولى على يد الصهاينة من أتباع حزب العمل. وباشرت إسرائيل عملها على تهويد الأرض عن طريق نقل القواعد العسكرية إلى هذه المنطقة في أعقاب الحرب مباشرة، ومن ثم تحويل بعض هذه القواعد إلى مستوطنات شيئًا فشيئًا. وقد أقيمَ ربع المستوطنات القائمة حاليًا خلال العقد الأول من عمر الاحتلال، وإذا كان للمرء أن يحصي تلك المستوطنات التي كانت الخطط معدّة لتشييدها، فإن حزب العمل هو من أخذ زمام المبادرة لتشييد ثلث المستوطنات القائمة اليوم

الفلسطينيين في مساحة تقل عن ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية بحلول العام ١٩٨٧. وتمثلت النتيجة التي ترتبت على هذا الحال في أن عددًا ليس بالقليل من الفلسطينيين القابعين تحت نير الاحتلال، وعلى نحو لم يختلف عن نظرائهم المقيمين داخل الخط الأخضر، فقدوا جميع أراضيهم أو معظمها. وقد تُرجمت مصادرة الأراضي بحكم القانون إلى ضم بحكم الأمر الواقع من خلال إقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية وتشييد جدار الفصل في نهاية المطاف. وغالبًا ما كانت هذه العملية تفعل فعلها في الاتجاه المعاكس، حيث كان الاستيلاء على الأراضي بحكم الأمر الواقع يسبق مصادرتها بحكم القانون، كما هو الحال في العديد من المستوطنات «غير المصرح بإقامتها».

وبينما ينظر الكثيرون إلى تهويد الضفة الغربية بوصفه جزءًا من الأيديولوجيا اليمينية المسيحانية، فقد شُرعت هذه السياسة للمرة الأولى على يد الصهاينة من أتباع حزب العمل. وباشرت إسرائيل عملها على تهويد الأرض عن طريق نقل القواعد العسكرية إلى هذه المنطقة في أعقاب الحرب مباشرة، ومن ثم تحويل بعض هذه القواعد إلى مستوطنات شيئًا فشيئًا. وقد أقيمَ ربع المستوطنات القائمة حاليًا خلال العقد الأول من عمر الاحتلال، وإذا كان للمرء أن يحصي تلك المستوطنات التي كانت الخطط معدّة لتشييدها، فإن حزب العمل هو من أخذ زمام المبادرة لتشييد ثلث المستوطنات القائمة اليوم قبل أن تلحق به الهزيمة في الانتخابات التي عُقدت في العام ١٩٧٧ (Gordon, ٢٠٠٨). وقد شيّد العلمانيون الشباب، الذين كان معظمهم مؤيدًا لحزب العمل، غالبية المستوطنات اليهودية خلال هذه الفترة الأولى. ويقع عدد كبير من هذه المستوطنات في منطقة الأغوار، التي كان يُنظر إليها على أنها أساسية لأمن إسرائيل. وفي الوقت نفسه، سمحت الحكومة التي قادها حزب العمل لليهود المتدينين، الذين شكلت الأيديولوجيا المسيحانية القائمة على إسرائيل الكبرى رغباتهم ومصالحهم، بإقامة عدد قليل من المستوطنات في المناطق المكتظة بالسكان في الضفة الغربية.

وينبغي التشديد على نقطتين اثنتين في هذا المقام. فبادئ ذي بدء، على الرغم من أن الحكومة كانت تقدم المستوطنين المتدينين في صورة من يعارضها ويخالفها، كان المطاف ينتهي بهذين المعسكرين المتناقضين إلى التعاون معًا في كل حالة، حيث تقدم الحكومة المساعدات المالية وغيرها لهؤلاء المستوطنين بصورة فعلية. وثانيًا، لم تكن المستوطنات تقام وفقًا لمنطق عسكري-إستراتيجي فحسب، بل كانت تشيَّد على أساس منطق قومي-ديني منذ البداية. وعلى نحو لا يختلف عن المواطنين اليهود في الجليل، يشكل هؤلاء المستوطنون ومستوطناتهم، التي تتربع في العادة على قمم الجبال التي تطل على القرى الفلسطينية، وسيلة من وسائل السيطرة الاجتماعية، حيث لا تسهم في تقييد تطوير التجمعات السكانية الفلسطينية وتنقُّل الفلسطينيين وحركتهم فحسب، بل توفر آلية لفرض الرقابة المدنية وإنفاذ أعمال الشرطة على أساس إثني (Weizman, 2012).

وبعد أن وصل حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم، بات التعاون بين الحكومة وقيادة المستوطنين - الأصوليين اليهود الذين يتبنون أهدافًا واضحة ويتمتعون بمهارات سياسية تتميز بالمكر والدهاء - أكثر حميمية، فزادت وتيرة العمل على إقامة المستوطنات نتيجة لذلك. وفي هذا السياق، شُيد ما مجموعه ثلاث وستون مستوطنة في غضون سبعة أعوام، وهي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٨ و١٩٨٤. وكان الهدف الذي تسعى حكومة الليكود إلى إنجازه ينصبّ على تهويد «أرض إسرائيل» بكاملها والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، التي كانت بمثابة خيار بدا أنه كان قابلًا للتطبيق عقب إبرام معاهدة السلام مع مصر في العام ١٩٧٩. ولتحقيق هذه الأهداف، شُيدت مستوطنات أخرى على مقربة من الخط

تسهم الطريقة التي تعتمدها إسرائيل في تعداد سكانها في ترسيخ هذا المنطق وإرساء دعائمه. ففي أعقاب حرب العام ١٩٦٧، شرعت إسرائيل في دمج السكان الذي كانوا يقطنون ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧ وضمت القدس الشرقية. أما في الضفة الغربية، فلا تحصي إسرائيل سوى المقيمين في المستوطنات اليهودية وتستبعد سكانها الأصلانيين.

الأخضر، في إطار المساعي التي ترمي إلى استقطاب اليهود الذين لا يحملون أيديولوجيا بعينها وتشجيعهم على الاستيطان في الضفة الغربية. وفي الواقع، تتألف أقلية من المستوطنين من الأصوليين المتدينين، بينما يبحث معظم المستوطنين ببساطة عن منزل في الضواحي بسعر ميسور ولا يبعد كثيرًا عن المراكز الحضرية. وقدمت الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما خلال الفترة التي تلت العام ١٩٧٧، امتيازات اقتصادية لأي شخص كان يبدي الاستعداد للانتقال إلى الضفة الغربية، بغية التشجيع على الاستيطان فيها. وعلى الرغم من هذه السياسات، فقد فشلت إسرائيل في إسكان أعداد كبيرة من اليهود في الضفة الغربية خلال العقدين الأولين من سني الاحتلال.

وعندما التقى الإسرائيليون والفلسطينيون بصورة رسمية وللمرة الأولى للتفاوض بشأن السلام في العام ١٩٩١، وذلك بعد مرور أربعة وعشرين عامًا على الاحتلال وأربعة عشر عامًا على تشكيل أول حكومة بقيادة حزب الليكود، كان ١٣٢,٠٠٠ مستوطن يسكنون في القدس الشرقية، بينما لم يتجاوز عدد المستوطنين الذين كانوا يقيمون في بقية أنحاء الضفة الغربية ٩٠,٠٠٠ مستوطن. وبعد خمسة وعشرين عامًا، شهدت أعداد المستوطنين في القدس الشرقية زيادة تقدَّر بنحو ٦٠ في المائة، في حين تجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية أربعة أضعاف ما كان عليه من قبل، وذلك على الرغم من التجميد الذي فُرض على تشييد مستوطنات جديدة، والذي أُجبرت إسرائيل على الموافقة عليه خلال عملية أوسلو. ويُظهر تحليل يرصد الزيادة التي طرأت على أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية خلال هذه السنوات أن مستوى الهجرة اليهودية إلى هذه المنطقة لا يتذبذب تبعًا لتغير تركيبة الحكومة الإسرائيلية – سواء أكان يقودها حزب الليكود أم حزب العمل – وإنما يزداد عدد المستوطنين خلال الفترات التي تشهد انطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث تقل وتيرة أعمال العنف. وهذا يوحي بأن «عملية السلام» تعزز المشروع الاستيطاني الذي ترعاه إسرائيل على أرض الواقع، بينما يعرقله اندلاع أعمال العنف (Gordon and Cohen, 2012).

فضلًا عما تقدم، قُسِّمت الضفة الغربية، خلال مرحلة أوسلو، إلى المناطق (أ)، و(ب) و(ج)، حيث جاء ترسيمها على نحو يتوافق مع المنطق المكاني الحيوي، كما حُدد توزيع الصلاحيات من خلال إقامة حدود داخلية. ولكل منطقة من هذه المناطق قوانينها وأنظمتها التي تخصها وتنفرد بها عن غيرها (Said, ٢٠٠٧). ففي المنطقتين (أ) و(ب)، اللتين تميزتا بكثافة عالية من السكان الفلسطينيين، مُنحت السلطة الفلسطينية نطاقًا أكبر من المسؤوليات. وفي المقابل، احتفظت إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام والشؤون المدنية (من قبيل التخطيط والتنظيم، وغيرهما) في المنطقة (ج)، التي تشكّل ما نسبته ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وتؤوي نسبة لا تتعدى ٤ في المائة من السكان الفلسطينيين. وتبين أوسلو أن المنطق المكاني الحيوي الذي يقف وراء المشروع الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي لا يشكل الحيِّز بوصفه حيِّزا مرتبطًا بالانتماء العرقي فحسب، بل بوصفه يعمل على تقسيم هذا الحيِّز وتنظيمه كذلك، بحيث يقرر تواصله في هذه الحالة. وبالنظر إلى أن المنطقتين (أ) و(ب) كانتا مكتظتين بالسكان الفلسطينيين، فقد جرى تقسيمهما إلى ١٣١ تجمعًا متناثرًا مثل أرخبيل على امتداد اليابسة (انظر الشكل رقم ٤)، وتُعزَل هذه التجمعات عن بعضها بعضًا بفعل ممرات إستراتيجية تيسر لإسرائيل إحكام سيطرتها عليها. وفي المقابل، بقيت المنطقة (ج) منطقة واحدة متصلة. وفي سياق هذه الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة، ينبغي للمرء كذلك أن يفهم ماهية البؤر الاستيطانية اليهودية «غير المصرح بها»، والتي أقيمت في الضفة الغربية بعد بداية الألفية الجديدة. فهذه البؤر الاستيطانية يقطنها عدد قليل نسبيًا من اليهود – ما يقرب من عشرة آلاف يهودي. وينحدر العديد من هؤلاء من الجيلين الثاني والثالث من المستوطنين، بيد أنهم يملكون القدرة على ضمان ممارسة سيطرتهم الفعلية على مساحات شاسعة من الأراضي.

وتسهم الطريقة التي تعتمدها إسرائيل في تعداد سكانها في ترسيخ هذا المنطق وإرساء دعائمه. ففي أعقاب حرب العام ١٩٦٧، شرعت إسرائيل في دمج السكان الذي كانوا يقطنون ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧ وضمت القدس الشرقية.

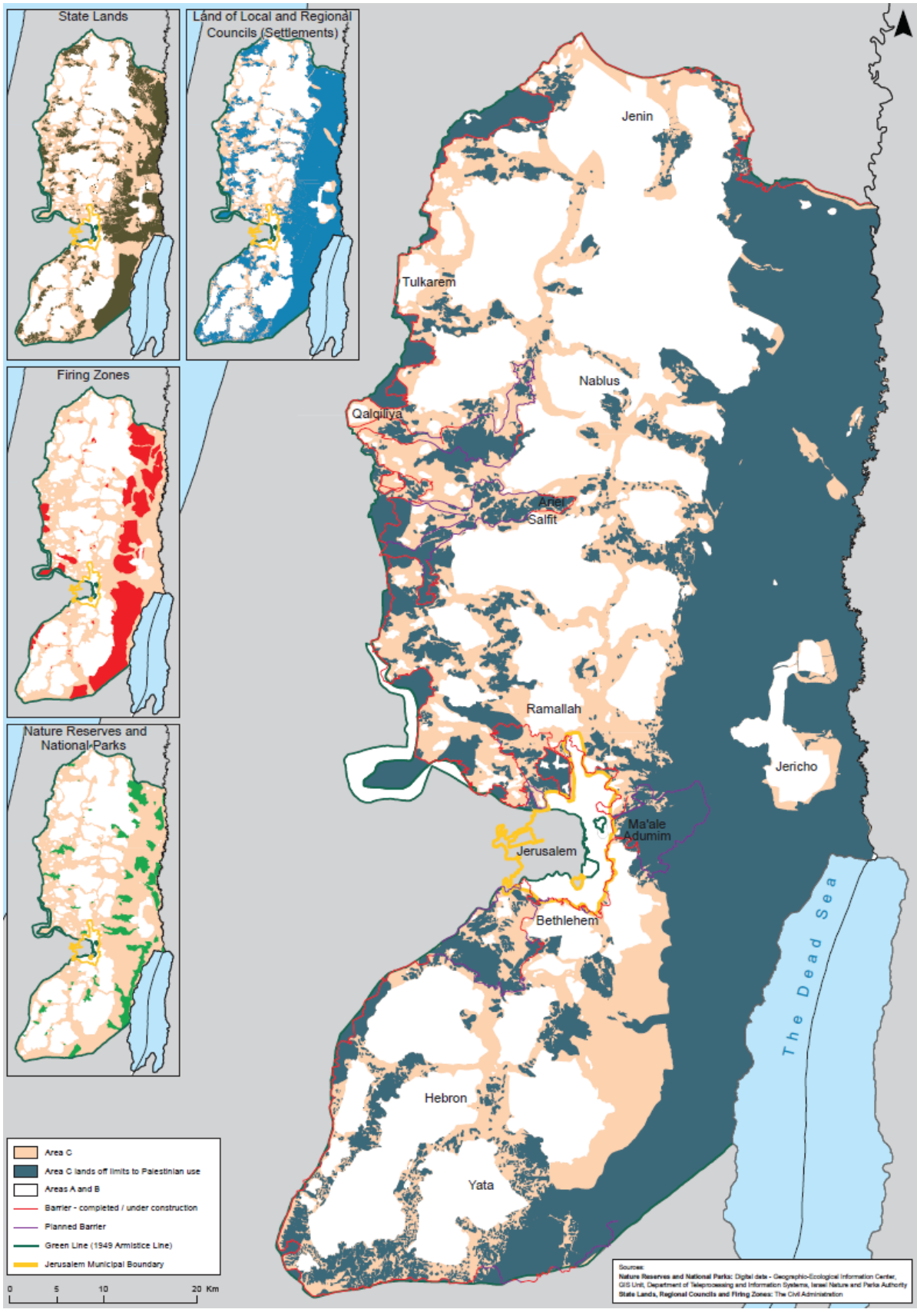

خارطة توضح حيل النهب المقونن.

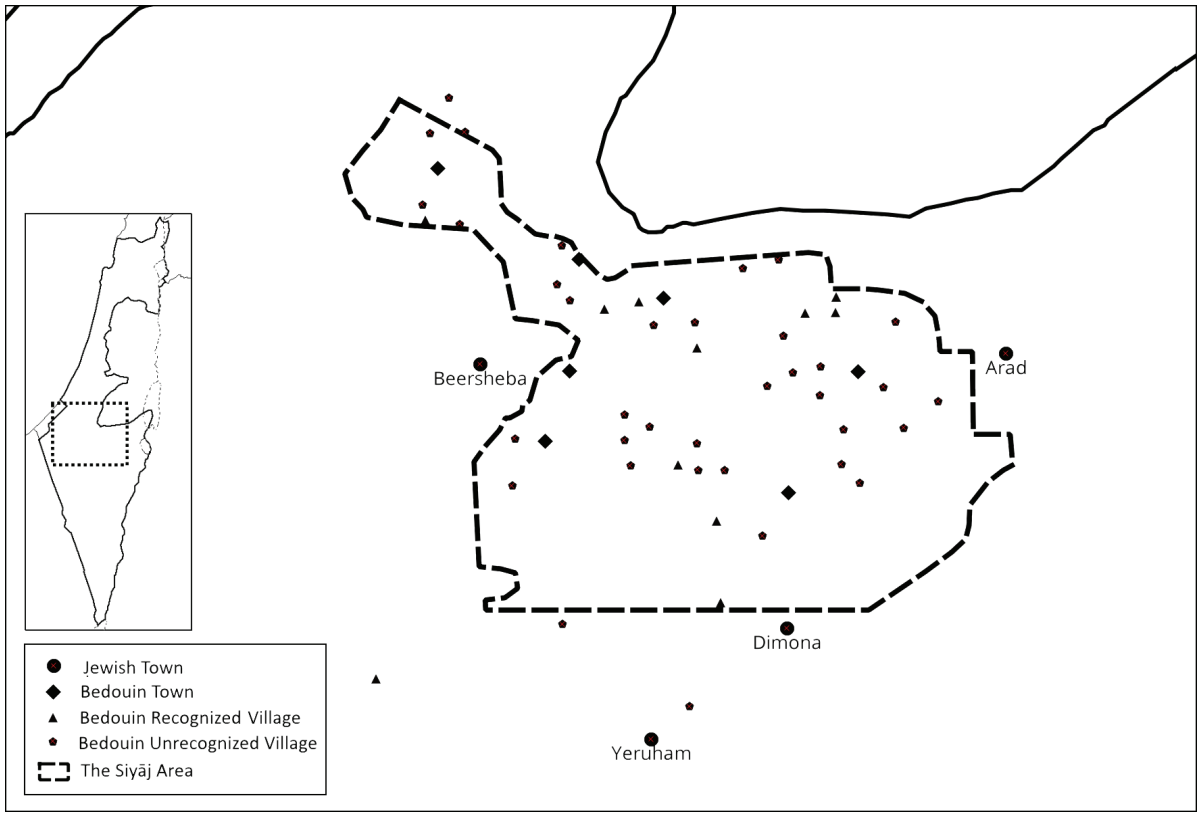

النقب يعود ليتصدر أولويات التهويد.

أما في الضفة الغربية، فلا تحصي إسرائيل سوى المقيمين في المستوطنات اليهودية وتستبعد سكانها الأصلانيين. ويعرض هذا النوع من البراعة الإحصائية - مع العلم بأن إحصاء السكان اليهود وتجاهل وجود ملايين الفلسطينيين الذين يسكنون في المنطقة نفسها لا يمارس على هذا النحو في القدس، التي جرى ضمها بحكم القانون - صورة مشوهة للواقع. فهذا التوجه يعكس الضم الواقعي الذي طال هذه المنطقة وييسر إعادة إنتاجه من خلال إقامة رابط مكانيّ- حيويّ بين اليهود وهذه المنطقة، في ذات الوقت الذي يلغي فيه الرابط الذي يجمع الفلسطينيين بأرضهم.

وفي المرحلة التي تلت أوسلو، قطعت إسرائيل شوطًا هائلًا في السباق الديمغرافي الذي تخوض رحاه في الضفة الغربية. فمن بين ٤٢٠,٠٠٠ مستوطن يقطنون في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في هذه الآونة، فإن ١٥٠,٠٠٠ مستوطن من هؤلاء هم من اليهود المتزمتين. وقد شهدت هذه الفئة من المستوطنين زيادة بلغت ثلاثين ضعفًا - من ٥ في المائة من إجمالي عدد المستوطنين في العام ١٩٩١ إلى ٣٥ في المائة اليوم - وهي السبب الرئيسي الذي يقف وراء النمو المتسارع في أعداد اليهود في المنطقة. وباتت طائفة اليهود المتزمتين تشكل الحل السحري للمسألة الديمغرافية، حيث تيسر تصنيف الحيِّز على أساس الانتماء العرقي على جناح السرعة. وعلى غرار انتقال اليهود الشرقيين (المزراحيين) إلى الهامش في إسرائيل قبل العام ١٩٦٧، فقد استغلت الحكومة الفقر الذي ضرب هؤلاء اليهود وعرضت عليهم مساكن رخيصة وسلسلة من الإعانات الأخرى في حال انتقلوا إلى الضفة الغربية. وفي هذه الحالة، استفادت الحكومة من معدلات الولادة المرتفعة للغاية في أوساط هذه الطائفة، والتي تقارب سبعة أطفال للمرأة الواحدة، وهو ما يضمن لها أن معدل النمو الطبيعي (الولادات ناقص الوفيات) في أوساط المستوطنين اليهود يفوق ما هو عليه في أوساط الفلسطينيين بشوط كبير. وفي الواقع، يُعد النمو الطبيعي السبب الرئيسي الذي يقف وراء تكاثر المستوطنين. وحتى لو كان للحكومة الإسرائيلية أن تتوقف عن نقل مواطنيها إلى الضفة الغربية، فمن المتوقع أن يستمر عدد المستوطنين في التزايد بصورة كبيرة وأن يتحول الحيِّز إلى حيِّز يهودي بوتيرة متزايدة.

الارتدادات الكولونيالية

لقد تحولت إسرائيل إلى الداخل عقب النجاح الذي سجلته في تهويد مساحات واسعة من الضفة الغربية. وعلى نحو يشبه مسار البمرنغ، تعمل إسرائيل الآن على استكمال المشروع الذي

ربما يتجلى أحد الشواهد التي تُظهر تحوُّل الأخطبوط الكولونيالي وتوجيه بوصلته إلى الداخل في قرية أم الحيران، وهي قرية يقطنها نحو ٣٥٠ مواطنا بدويا، حيث صدر قرار بهدمها وإقامة مستوطنة يهودية تسمى «حيران» على أنقاضها. ويسكن نحو ثلاثين أسرة يهودية متدينة في تجمُّع مسيَّج ويتألف من بيوت متنقلة ويقع على بعد بضعة كيلومترات عن هذه القرية البدوية، حيث تنتظر الحكومة بفارغ الصبر لكي تطرد الأسر البدوية من منازلها.

تركته دون أن تنهيه في النقب. ففي هذه الآونة، يقطن نحو ٦٩٥,٠٠٠ نسمة في منطقة النقب، الذي يضم نحو ٦٠ في المائة من أراضي البلاد، ولا يقطنه سوى ٨ في المائة من سكانها. ويمثل الفلسطينيون ما نسبته ٣٥ في المائة من بين هؤلاء السكان. ومعظم هؤلاء الفلسطينيين من البدو، الذين ارتفع عددهم من ١١,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٤٨ إلى نحو ٢٣٠,٠٠٠ نسمة اليوم بفضل معدلات الخصوبة المرتفعة للغاية التي يتمتعون بها (والتي تماثل نظيراتها في أوساط اليهود المتزمتين). ومع ذلك، فلا يخصَّص سوى ١٨ تجمعًا- من بين ١٤٤ تجمعًا سكانيًا في هذه المنطقة- للبدو، بينما يواصل ما يقرب من ٦٥,٠٠٠ مواطن بدوي الإقامة في ٣٥ قرية تصنَّف على أنها «غير معترف بها» من جانب الحكومة الإسرائيلية (انظر الشكل رقم ٥) (Rotem and Gordon, 2017). وهذا يعني أنه يُحظر على هؤلاء ربط منازلهم بشبكة الكهرباء أو شبكات المياه والصرف الصحي. كما تُفرض أنظمة البناء عليهم بصورة صارمة. فخلال العام المنصرم وحده، هُدم نحو ألف منزل وحظيرة مواش تعود ملكيتها للبدو - وعادةً ما تشير الحكومة إلى هذه المنازل والحظائر بمسمى «المباني». وليس هناك من طرق معبدة في هذه القرى، ويُحظر تركيب اليافطات التي تدل على مواقعها على الطرق الرئيسية (Nasasra, 2017). وعلاوةً على ذلك، لا تظهر القرى المذكورة على الخرائط. وفي سياق السياسة الرسمية، فلا وجود لهذه التجمعات السكانية، ويرتبط سكانها (الذين يُعدون مواطنين إسرائيليين) من الناحية الديمغرافية بعشائرهم، ولا ينتمون إلى تجمعاتهم، مما يفضي إلى سلخ الرابط الذي يجمعهم بأرضهم. وحتى وقت قريب، لم تكن ثلاثة من بين ثمانية عشر تجمعًا بدويًا اعترفت بها الدولة تُعد تجمعات، وإنما «أماكن» في سجل الدولة. وكان السبب وراء ذلك يكمن في أن تلك التجمعات كانت تعتبر فارغة، حسب السجلات الرسمية. وتشير الإجراءات التي تنفذها إسرائيل إلى أنها تنوي هدم معظم القرى غير المعترف بها ونقل ما لا يقل عن ثلاثين ألف من سكانها إلى البلدات البدوية التي سبق أن أنشأتها، حيث تسترشد إسرائيل في هذا الإطار بالأساليب الحيوية التي تكفل عزل هذه الفئة عن أراضيها.

وبينما أنجزت إسرائيل مصادرة أراضي النقب خلال السنوات الأولى التي تلت قيامها، فقد كثفت الحكومات المحاولات التي بذلتها على مدى العقد الماضي في سبيل تعزيز سيطرتها الفعلية وإحكامها على هذه المنطقة وتهويدها بكاملها. وتعمل الدولة على إنتاج الرابط المكاني الحيوي، الذي يصنف الحيِّز على أساس الانتماء العرقي فعليًا، من خلال التصنيف الذي يعتمده مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ومن خلال الاستراتيجية التي باتت معروفة الآن وتتألف من شقين: نزع الملكية والاستيطان. فمن جانب، تحصر الحكومة تطوير التجمعات البدوية ضمن الحدود المقررة للبلدات التي أنشأتها وضمن حدود القرى الإحدى عشرة التي اعترفت بها مؤخرًا، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على نقل عدد ليس بالقليل من قواعدها العسكرية إلى النقب وتنفذ سياسة قاسية تستهدف هدم المنازل في القرى غير المعترف بها. وكانت الحكومة ترش الأراضي الزراعية «غير القانونية» بالمواد السامة حتى العام ٢٠٠٧، كما دأبت على حراثة الأراضي المزروعة منذ هذا العام (انظر الشكل رقم ٦). ومن جانب آخر، لم تفتأ إسرائيل تعزز وجود المدنيين وترسي دعائمه على الأرض، حيث تشيد المستوطنات اليهودية الجديدة في هذه المنطقة وتشجع اليهود على الانتقال إليها، وتزرع الآلاف من «الأشجار اليهودية» التي يقدمها الصندوق القومي اليهودي في مساحات واسعة من الأراضي التي يملكها البدو (Rotem and Gordon, 2017).

وفي بادئ الأمر، قررت الحكومة توزيع قطع الأراضي على ما يقرب من ستين أسرة يهودية، حيث نشرت المزارع على امتداد منطقة النقب من أجل تقييد الحيِّز الذي يمكن لمواطنيها من غير اليهود أن يشغلوه ومحاصرته. والسمة الفريدة في هذه المزارع أنها تربط الاستراتيجيات الراهنة التي تستهدف تهويد الأرض مع المشاريع الريادية النيوليبرالية. فهذه المزارع الجديدة تكبل تنمية البدو بالنظر إلى ما تزخر به من متاجر

قرية أم الحيران: مختصر الحكاية.

الأزياء، والمضافات، والنبيذ محلي الصنع، وأنواع الجبن، وخدمات المطاعم والأذواق البرجوازية التي تناسب السياح القادمين من تل أبيب. وبذلك، لا يتحول الحيِّز إلى حيِّز يهودي بصورة مطّردة فحسب، بل يكتسي حُلةً لها طابع ريادي كذلك. وقد قررت الحكومة مؤخرًا بناء خمس عشرة مستوطنة يهودية إضافية في هذه المنطقة من أجل تعزيز الإجراءات التي تستهدف تهويد الأرض. وبالفعل، يرمي مشروع «مخطط النقب»، وهو أحد المشاريع الكبرى التي أطلقها الصندوق القومي اليهودي، إلى جذب ٢٥٠,٠٠٠ يهودي إلى النقب خلال السنوات المقبلة.

ربما يتجلى أحد الشواهد التي تُظهر تحوُّل الأخطبوط الكولونيالي وتوجيه بوصلته إلى الداخل في قرية أم الحيران، وهي قرية يقطنها نحو ٣٥٠ مواطنا بدويا، حيث صدر قرار بهدمها وإقامة مستوطنة يهودية تسمى «حيران» على أنقاضها. ويسكن نحو ثلاثين أسرة يهودية متدينة في تجمُّع مسيَّج ويتألف من بيوت متنقلة ويقع على بعد بضعة كيلومترات عن هذه القرية البدوية، حيث تنتظر الحكومة بفارغ الصبر لكي تطرد الأسر البدوية من منازلها. ويضم هذا التجمع اليهودي المسيج بيوتًا تنتشر حول ساحة ملعب، إلى جانب روضة جديدة. وغني عن القول أن هذه البيئة الرعوية تتسم بكونها مثيرة للأعصاب وسوريالية في الوقت نفسه، بالنظر إلى العنف الذي تنطوي عليه. ومن سخرية القدر أن الأشخاص الذي قُدِّر لهم أن يسلبوا سكان قرية أم الحيران ويجردوهم من أملاكهم هم من مستوطني الضفة الغربية الذين اتخذوا قرارًا أيديولوجيًا بالعودة إلى إسرائيل من أجل «استعادة الأراضي اليهودية» من «الغزاة البدو». فبالنظر إلى أن الأرض مصنفة على أنها يهودية، فإن البدوي الذي يقطنها يوصم بوصمة «الغازي». وبذلك، لا يكشف هذا التوجه عن التحول الكولونيالي المعاكس بين المستعمِر والمستعمَر فحسب (Perugini and Gordon, 2015)، بل يبين أيضًا الطريقة التي تنتج بها العلاقة العرقية-المكانية المجرم الحيوي - بمعنى الشخص الذي يُعد مجرمًا بسبب الحالة العرقية التي تُنسب إليه (Foucault, 2003). وفي إسرائيل، تشهد الفكرة التي يراها فوكو بشأن المجرم الحيوي تطورًا آخر، حيث يجري تصنيف الحيِّز نفسه على أساس عرقي، ويكفي فيه التباين العرقي القائم بين الحيِّز والمواطن الذي يشغله لتحويل هذا الأخير إلى مجرم.

وهناك، بالطبع، فروقات بين الاستراتيجية الديمغرافية والمكانية المطروحة على كل جانب من جانبي الخط الأخضر. فعلى الرغم من أن الأراضي صودرت بتوظيف آليات تتسم بقدر كبير من التشابه، ومع أن المساعي التي تبذلها الدولة لتعزيز سيطرتها الفعلية من خلال تجريد المستعمَرين من أملاكهم وتيسير استيطان اليهود متطابقة تقريبًا في جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها، يجري فصل اليهود والفلسطينيين بصور متباينة في كل منطقة.

النتائج

من بين النتائج الجلية التي تتبدى عند دراسة الإيكولوجيا السياسية في الدولة اليهودية أن التوجه العام الذي يميل إلى إبراز السياسات التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين باعتبارها تمثل ظاهرة عارضة أو شكلًا من أشكال الانحراف يُعد توجهًا يشوبه الخطأ والتضليل. فعلى مدى السنوات السبعين الماضية، تكفلت أربع إستراتيجيات ترتبط الواحدة منها بالأخرى بتوجيه انشغال إسرائيل وهوسها بالسياسات المكانيّة- الحيويّة، وقد اتسمت هذه الاستراتيجيات بانتظام ملحوظ وبقدر ضئيل من التغير. فبادئ ذي بدء، تبنت إسرائيل الأساليب الحيوية وأعدت سلسلة من التصنيفات التي تيسر تشكيل اليهود والإسرائيليين، وتميزهم عن الفلسطينيين في الوقت نفسه. وتسعى الاستراتيجية الثانية - حتى لو جرى تنفيذ جزء منها - إلى خلق أغلبية يهودية كبيرة والمحافظة عليها ليس في كامل المنطقة الواقعة بين منطقة الأغوار والبحر المتوسط فحسب، بل في كل منطقة على حدة (باستثناء المنطقة أ). وتعنى الاستراتيجية الثالثة بإنفاذ فصل مطلق في السكن على امتداد البلاد، حيث يعد ما يربو على ٩٩ في المائة من ١,٢١٤ تجمعًا سكانيًا مدرجًا على قوائم مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إما يهودية أو فلسطينية بصفة صرفة. ولا غنى للمشروع المكاني الحيوي الذي ترعاه الدولة عن هذا الفصل، لأنه لا يشجع التجمعات السكانية اليهودية على التوسع عبر الحيِّز ويشل تطوير التجمعات السكانية الفلسطينية فحسب، بل لأنه يساعد أيضًا في إضفاء السمة اليهودية على الحيِّز وحفرها فيه. وتسهم هذه الاستراتيجيات الثلاث في توجيه الاستراتيجية الرابعة، وهي تهويد الأرض.

وهناك، بالطبع، فروقات بين الاستراتيجية الديمغرافية والمكانية المطروحة على كل جانب من جانبي الخط الأخضر. فعلى الرغم من أن الأراضي صودرت بتوظيف آليات تتسم بقدر كبير من التشابه، ومع أن المساعي التي تبذلها الدولة لتعزيز سيطرتها الفعلية من خلال تجريد المستعمَرين من أملاكهم وتيسير استيطان اليهود متطابقة تقريبًا في جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها، يجري فصل اليهود والفلسطينيين بصور متباينة في كل منطقة. وبسبب هذه الفروقات، بدأت المساعي التي ترمي إلى تهويد الأرض تفرِز تناقضات ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧، والتي لما تظهر بعدُ في الضفة الغربية. ولك أن تنظر في هذا المقام إلى حالة «نتسيرت عيليت» (الناصرة العليا)، وهي بلدة يهودية أنشئت في العام ١٩٥٧ على قمة جبل يطل على مدينة الناصرة الفلسطينية. فعلى الرغم من الدور الذي تؤديه هذه البلدة اليهودية في تهويد الجليل، فقد دفع النقص الحاد في المساكن- والذي أفرزته القيود المفروضة على توسيع الحدود البلدية لمدينة الناصرة الفلسطينية وعلى تشييد المساكن داخلها وداخل القرى المجاورة لها- بالفلسطينيين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الانتقال إلى الناصرة العليا. وعلى الرغم من المعارضة الشرسة التي يبديها العديد من السكان اليهود ومسؤولوهم المنتخبون، فقد شكّل الفلسطينيون ٢٥ في المائة من سكان الناصرة العليا الذين تخطى تعدادهم أربعين ألف نسمة بحلول نهاية العام ٢٠١٦. وقد جرى الوقوف على عملية مماثلة، مع أنها أصغر بكثير في نطاقها، في بعض «الأحياء اليهودية» في القدس الشرقية (Pullan and Yacobi, 2017). وتكمن النقطة المهمة في هذا المقام في أن انتقال المواطنين الفلسطينيين إلى المدن اليهودية «يلوث» طهارة المدينة اليهودية ويقوض، بالتالي، الرابط المكاني الحيوي وبناء الحيِّز بوصفه حيِّزا يهوديًا، حتى لو كان ذلك بصورة تدريجية للغاية. وفي المقابل، لا يتيح الفصل الصارم في الضفة الغربية إنفاذ إجراءات «الفصل المكاني» على هذا النحو. ففي الواقع، تتألف المستوطنات المقامة في الضفة الغربية من اليهود دون غيرهم.

وليس هوس إسرائيل بالديمغرافيا والعلاقة الحميمة التي يقيمها هذا الهوس مع الحيِّز بالأمر الجديد. ففي واقع الحال، ترتبط الخاصية الرئيسية التي تميز مختلف المعسكرات ضمن الحركة الصهيونية بالأهمية السياسية التي يعزوها كل معسكر منها إلى الديمغرافيا والأرض. فلطالما تطلّع الصهاينة من أنصار

ففي واقع الحال، ترتبط الخاصية الرئيسية التي تميز مختلف المعسكرات ضمن الحركة الصهيونية بالأهمية السياسية التي يعزوها كل معسكر منها إلى الديمغرافيا والأرض. فلطالما تطلّع الصهاينة من أنصار حزب العمل إلى خلق مجتمع يهودي متجانس، وفضلوا بالتالي الديمغرافيا على الجغرافيا، وغالبًا ما قاوموا رغبتهم في التوسع الإقليمي (Shafir and Peled, 2002). وفي المقابل، أراد اليمين الصهيوني للدولة اليهودية الوليدة أن تضم أجزاء من الضفة الشرقية (أي الأردن)، وركز بالتالي على الجغرافيا على حساب الديمغرافيا.

حزب العمل إلى خلق مجتمع يهودي متجانس، وفضلوا بالتالي الديمغرافيا على الجغرافيا، وغالبًا ما قاوموا رغبتهم في التوسع الإقليمي (Shafir and Peled, ٢٠٠٢). وفي المقابل، أراد اليمين الصهيوني للدولة اليهودية الوليدة أن تضم أجزاء من الضفة الشرقية (أي الأردن)، وركز بالتالي على الجغرافيا على حساب الديمغرافيا. ومع أن تغيرًا ما طرأ على اللغة مع مرور السنوات، فالمبادئ التوجيهية لم تزل هي نفسها دونما تغيير. ويدعو الصهاينة الليبراليون الذي يؤيدون التوصل إلى حل توفيقي بشأن الأراضي إلى إقامة دولة فلسطينية لأسباب أهمها أنهم يريدون تقليص عدد الفلسطينيين داخل إقليم إسرائيل. وحتى في هذا المعسكر، تحتل الحقوق الأساسية الواجبة للفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة أهمية ثانوية، بالنظر إلى أن المنطق الذي يهيمن على ما سواه هو منطق مكانيّ- حيويّ: يضمن أغلبية يهودية راسخة داخل حيِّز بعينه.

وعلى سبيل الاستنتاج، فقد تقتضي الأهمية أن نذكّر بما هو بديهي. فمن الناحية التاريخية، دأبت الدول على ربط الحيوي بالمكاني منذ القرن الثامن عشر على الأقل، بما ترتب على ذلك من نتائج مروعة في بعض الأحيان. والتجليات المعاصرة لهذا الربط زاخرة أيضًا، حيث تتراوح من الاستراتيجيات المكانيّة- الحيويّة التي اعتمدتها أوروبا مؤخرًا للتعامل مع الأزمة التي خلفتها الأعداد الضخمة للاجئين، مرورًا بالحظر الذي فرضه الرئيس الأميركي دونالد ترمب على دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة، إلى ميانمار التي يتعرض فيها مسلمو الروهينجا للتطهير العرقي على يد ولاية راخين. ومع ذلك، ما تزال الضرورة تستدعي الغوص في تفاصيل كل حالة من هذه الحالات على حدة. فقبل إقامة دولة إسرائيل، مثلًا، أسندت لجنة بيل التي شُكلت في العام ١٩٣٧ وخطة التقسيم التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ توصياتهما إلى منطق مكانيّ- حيويّ (بمعنى تقسيم الأرض حسب تصنيفات سكانية محددة أنتجتها القوة الكولونيالية). ومع ذلك، يُعد الاختلاف بين خطط التقسيم هذه والأرخبيل الذي أنشأته عملية أوسلو مثيرًا للاهتمام، لأن المنطق المكاني الحيوي لم يوظّف في أوسلو لتسخير القوى السكانية وتوسيع نطاقها أو تمكينها من تقرير مصيرها، وإنما وُظف من أجل ضمان إخضاع الفلسطينيين القابعين تحت نير الاستعمار على الدوام. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، يوحي التاريخ الطويل للأساليب الحيوية والسياقات الجغرافية المختلفة، التي يجري حشدها فيها في هذه الآونة، بأن إسرائيل ليست هي من ابتكرها وابتدعها في الحقيقة. ويتمثل الأمر الجديد الذي جاءت به الكولونيالية الإسرائيلية في أنها لم تتمكن من البقاء فحسب، وإنما كان الازدهار من نصيبها على أرض الواقع. ويكمن السبب وراء ذلك في أنها تتلقى الدعم غير المشروط من جميع الأنظمة الديمقراطية تقريبًا، وهذا أمر يلفت النظر في حقبة ما بعد الكولونيالية. كما يعود جانب من الأسباب إلى نظرة تلك البلدان إلى إسرائيل بوصفها ديمقراطية. وتكمن المفارقة المأساوية في أن السياسة المكانيّة- الحيويّة التي تعتمدها إسرائيل أفضت إلى واقع يشهد قيام دولة واحدة تقوم على الفصل العنصري بين اليهود والفلسطينيين.

ملاحظة: نود أن نشكر كلًا من مايكل برايز، وأيزاك كوهين، ويوسيف غروجينسكي، ونيكولا بيروجيني، وميخائيل روتيم، وكاثرين روتنبرغ، ونيزا ياناي على المساهمات التي قدموها وعلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم. كما يشكر نيف غوردون صندوق ليفرهولمي (Leverhulme Trust) على الدعم الذي أمده به.

(ترجمه عن الإنكليزية- ياسين السيد)

الهوامش

1 في حالات كثيرة، نستخدم كلمة العِرق، عوضًا عن المصطلح الذي يُوظف على نحو أكثر شيوعًا في الأدبيات الأكاديمية التي تتطرق إلى إسرائيل - وهو مصطلح الإثنية - لأن تجليات هذه السياسات في اللغة العبرية غالبًا ما توصف بأنها عنصرية، ولا يرد وصفها على أنها نتيجة مترتبة على الكراهية الإثنية.

2 منذ أن انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، تختلف المنهجيات التي تفرض عليه السيطرة من خلالها - دون تواجد دائم على الأرض - اختلافًا جذريًا عن تلك المنهجيات المعتمدة في الضفة الغربية. ولذلك، فنحن لا نتطرق إلى قطاع غزة في سياق النقاش الذي نطرحه في هذه المقالة.

3 كانت السياسات التي استهدفت إقصاء السكان والاستيلاء على الأراضي في مرتفعات الجولان، والتي لا نستعرضها بالنقاش في هذه الورقة، أكثر تطرفًا. فمن بين ١٢٨,٠٠٠ سوري كانوا يعيشون في الجولان قبل اندلاع حرب العام ١٩٦٧، لم يبقَ سوى ٥ في المائة منهم في هذه المنطقة بعد أن وضعت الحرب أوزارها، ولم يطل التدمير سوى سبع قرى من أصل ١٣٩ قرية زراعية سورية و٦١ مزرعة خاصة كانت مسجلة فيها قبل نشوب الحرب (Gordon and Ram, 2016). وفي هذه الآونة، يقطن في مرتفعات الجولان المحتلة 22,000 يهودي يتوزعون على ٣٢ مستوطنة، و٢٥,٠٠٠ عربي يقطنون في خمس قرى (ومعظمهم من الدروز).

4 تُعد مدينة روابي الاستثناء الوحيد، حيث يجري العمل على تشييدها بالقرب من رام الله.

قائمة المراجع

- Amara, Ahmad. "The Negev Land Question: Between Denial and Recognition." Journal of Palestine Studies 42, no. 4 (2013): 27–47.
- Braier, Michal. "Zones of Transformation? Informal Construction and Independent Zoning Plans in East Jerusalem." Environment and Planning A 45, no. 11 (2013): 2700–2716.
- Cohen, Yinon. "From Haven to Heaven: Changes Patterns of Immigration to Israel." In Challenging Ethnic Citizenship: German and Israeli Perspectives on Immigration, edited by Daniel Levy and Yfaat Weiss, 36–56. New York: Berghahn Books, 2002.
- ———. "Spatial Politics and Socioeconomic Gaps between Jews and Palestinians in Israel." [In Hebrew.] Israeli Sociology 17, no. 1(2015): 7–31.
- Falah, Ghazi-Walid. "Dynamics and Patterns of the Shrinking of Arab Lands in Palestine." Political Geography 22, no. 2 (2003): 179–209.
- Forman, Geremy, and Alexandre Kedar. "From Arab Land to 'Israel Lands': The Legal Dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the Wake of 1948." Environment and Planning D: Society and Space 22, no. 6 (2004): 809–30.
- Foucault, Michel. "Society Must Be Defended": Lectures at the Collège de France, 1975–1976. Edited by Mauro Bertani and Alexandro Fontana. Translated by David Macey. New York: Macmillan, 2003.
- Gazit, Shlomo. The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judaea and Samaria, 1967–68. New York: B'nai B'rith Books, 1995.
- Gordon, NeveIsrael's Occupation. Berkeley: University of California Press, 2008.
- Gordon, Neve, and Yinon Cohen. "Western Interests, Israeli Unilateralism, and the Two-State Solution." Journal of Palestine Studies 41, no. 3 (2012): 6–18.
- Gordon, Neve, and Moriel Ram. "Ethnic Cleansing and the Formation of Settler Colonial Geographies." Political Geography 53 (2016): 20–29.
- Kedar, Alexandre, and Oren Yiftachel. "Land Regime and Social Relations in Israel." In Realizing Property Rights, vol. 1 of Swiss Human Rights Book, edited by Hernando de Soto and Francis Cheneval, 129–46. Zurich: Rüffer and Rub, 2006.
- Khamaisi, Rassem "Mechanism of Land Control and Territorial Judaization of Israel." In In the Name of Security, edited by Majid Al-Haj and Uri Ben-Eliezer, 421–49. Haifa: Haifa University Press, 2003.
- Lustick, Ian. "Israel as a Non-Arab State: The Political Implications for Mass Immigration of Non-Jews." Middle East Journal 53, no. 3 (1999): 417–33.
- Nasasra, Mansour. The Naqab Bedouins: A Century of Politics and Resistance. New York: Columbia University Press, 2017.
- Perugini, Nicola, and Neve Gordon. The Human Right to Dominate. New York: Oxford University Press, 2015.
- Porat, Hanina. The Bedouin-Arab in the Negev between Migration and Urbanization, 1948–1973. [In Hebrew.] Beersheba: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University, 2009.
- Prewitt, KennethWhat Is Your Race? The Census and Our Flawed Efforts to Classify Americans. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.
- Pullan, Wendy, and Haim Yacobi. "Jerusalem's Colonial Space as Paradox: Palestinians Living in the Settlements." In Normalizing Occupation: The Politics of Everyday Life in the West Bank Settlements, edited by Marco Allegra, Ariel Handel, and Erez Maggor, 193–210. Bloomington: Indiana University Press, 2017.
- Raz, AviThe bride and the dowry: Israel, Jordan, and the Palestinians in the aftermath of the June 1967 War. New Haven: Yale University Press, 2012.
- Rotem, Michal, and Neve Gordon. "Bedouin Ṣumud and the Struggle for Education." Journal of Palestine Studies 46, no. 4 (2017): 7–27.
- Sa'di, Ahmad H. Thorough Surveillance: The Genesis of Israeli Policies of Population Management, Surveillance, and Political Control towards the Palestinian Minority. Manchester: Manchester University Press, 2013..
- Said, Edward W. The Question of Palestine. New York: Vintage Books, 1980.
- ———.The End of the Peace Process: Oslo and After. New York: Vintage, 2007.
- Segev, Tom. 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East. Translated by Jessica Cohen. New York: Metropolitan Books, 2007.
- Shafir, Gershon, and Yoav Peled. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge: University of Cambridge Press, 2002.
- Shohat, Ella. "Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of Its Jewish Victims." Social Text, nos. 19–20 (1988): 1–35.
- Weizman, Eyal.. Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation. London: Verso, 2012.
- Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." Journal of Genocide Research 8, no. 4 (2006): 387–409.
- Zureik, Elia. The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. New York: Routledge, 1979.